

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم
التجارية

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي بنكي



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

إعداد الطالبتين :

- عائشة زروقي
- صباح فضيلي

السياسة النقدية واثرها على سيولة البنوك التجارية 2018-1990

تحت عنوان

لجنة المناقشة:

الصفة	الهيئة	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	جامعة المسيلة		
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة		كمال بن دقفل
مناقشا	جامعة المسيلة		

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ

شكر وعرافان:

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة بالحياة الجامعية من وقفة نعود بها الى أعوام قضيناها برحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الاقتصادية الذين قدموا لنا العديد باذلين بذلك جهودا كبيرة ببناء جيل الغد لتبعث الامة من جديد وقبل ان نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة الى الذين حملوا اقدس رسالة بالحياة

الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة الى جميع اساتذتنا الافاضل

"كل عالما، فان لم تستطع فكن متعلما ، فان لم تستطع فأحب العلماء ،فان لم تستطع فلا تبغضهم "

ونخص بالتقدير والشكر

الدكتور : كمال بن دقفل

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان الحوت بالبحر ،والطير بالسماء، ليصلون على معلم الناس الخير " وأيضا نشكر كل من ساعد على إتمام البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام ذلك البحث



الإهداء

وُجد الإنسان على وجه البسيطة، ولم يعيش بمعزل عن باقي البشر
وفي جميع مراحل الحياة، يُوجد أناس يستحقُّون منا الشُّكر
وأولى الناس بالشُّكر هما الأبوان؛ لما لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء؛
فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدنيا والآخرة.
إلى من أفضَّلها على نفسي، ولم لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي
ولم تدَّخر بُحْدًا في سبيل إسعادي على النَّوام
أمِّي الحبيبة بوعزيز قير
نسير في دروب الحياة، ويتقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه
صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.
فلم ييخل عليَّ طيلة حياته
(والدي العزيز زروقي ساعد
إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة
أقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

عائشة زروقي

الإهداء

. وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة.

وها أنا ذا أختتم بحثي تخريجياً بكل همّة ونشاط،

وأمتنُّ لكل من كان له فضل في مسيرتي،

وساعدني ولو باليسير،

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى اللجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العز

أبي الحبيبة بوقرفة فاطمة

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير؛

فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

والذي الحبيب فضيلي عبد الرحمان، أطال الله في عمره.

إلى من أعتمد عليهم في كل كبيرة وصغيرة.

اخوتي .

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أجلهم واحترمهم.

إلى أساتذتي في كلية....

أهدي لكم

صباح فضيلي

الصفحة	العناوين
	كلمة شكر وتقدير
	الإهداء
	فهرس المحتويات
أ	مقدمة عامة.....
الفصل الأول : الاطار النظري للسياسة النقدية والسيولة النقدية للبنوك التجارية	
6	المبحث الاول : ماهية السياسة النقدية.....
6	المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية.....
7	المطلب الثاني : اهداف السياسة النقدية.....
15	المطلب الثالث : ادوات السياسة النقدية.....
23	المبحث الثاني : ماهية السيولة النقدية
23	المطلب الاول : تعريف السيولة النقدية
25	المطلب الثاني :العوامل المؤثرة في السيولة واهدافها
27	المطلب الثالث:مصادر السيولة وانواعها.....
الفصل الثاني : تحليل أثر السياسة النقدية على السيولة النقدية للبنوك التجارية	
34	المبحث الاول : تحليل أثر السياسة النقدية على السيولة النقدية للبنوك التجارية نظريا.....
34	المطلب الاول : سياسة سعر إعادة الخصم
34	المطلب الثاني : سياسة الاحتياطي الاجباري
36	المطلب الثالث :سياسة السوق المفتوحة
37	المطلب الرابع :ميزان المدفوعات
38	المطلب الخامس :سعر الصرف.....
39	المبحث الثاني : عرض السياسة النقدية في الجزائر 1990-2018.....
39	المطلب الاول : اهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2018.....
40	المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر 1990-2018
48	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملخص

فهرس الجدول

الصفحة	الجدول
42	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة 1990_2018
44	يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2001 إلى 2017)

فهرس الاشكال

الصفحة	الشكل
14	الشكل: رقم 1

مقدمة عامة

تمثل السياسة النقدية إحدى الأدوات الاقتصادية الكلية للدولة لأنها تحافظ على الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في توازناته، وذلك بالمحافظة على ثبات أسعار واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد الوطني، وسعر الصرف للتعامل الخارجي، إضافة إلى المحافظة على مستوى التشغيل والتخفيف من حدة البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وخدمة الأهداف الاقتصادية في المجتمع غير أن هذه الأهداف قد تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تتمحور أهداف السياسة النقدية أساساً في الوصول إلى التشغيل الكامل والابقاء على معدلات التضخم في مستويات مقبولة، أما في الدول النامية فإن الأهداف الأساسية لسياستها النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة تتركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، فالدور الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

وعلى ضوء ما سبق نتطرق إلى الإشكالية التالية :

1- الإشكالية :

ما مدى تأثير السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية في الجزائر؟

2- الأسئلة الفرعية :

من خلال الإشكالية يتم طرح التساؤلات التالية :

- ماهي السياسة النقدية، أهدافها، وأدواتها ؟
- ماهي مصادر السيولة المصرفية، أنواعها ، أهدافها والعوامل المؤثرة فيها ؟
- كيف تؤثر السياسة النقدية على السيولة البنوك التجارية ؟

3- الفرضيات :

من خلال التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي :

- تستعمل السياسة النقدية سعر الصرف في التأثير على السيولة في البنوك التجارية وذلك لتحقيق الأهداف الوسيطة والنهائية من خلال استعمال سياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني .

مقدمة عامة

- تحتاج المصارف الى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها الى الاموال هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف.

- تعتبر الاحتياطات الاولية من المصادر الداخلية للسيولة المصرفية.

4- أسباب اختيار الموضوع :

لقد تم اختيار هذا الموضوع لأنه يتلاءم مع مجال تخصصنا ،هذا بالإضافة الى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالنقود والبنوك والسياسة النقدية والرغبة في التزود أكثر بالمعلومات والاجابة عن كافة التساؤلات المطروحة في الذهن فيما يتعلق بمدى تأثير السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية .

5- أهمية الدراسة:

تكمن اهمية هذا البحث في تقديم دراسة تحليلية عن موضوع فعالية السياسة النقدية في التأثير على السيولة في البنوك التجارية ومعالجة اهم الاختلالات من خلال الادوات التي تستعملها كسياسة سعر اعادة الخصم وسياسة الاحتياطي الاجباري.

6- اهداف البحث :

ترمي هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف منها :

- محاولة الامام بكل جوانب موضوع السياسة النقدية، ومعرفة تأثير هذه السياسة على النشاط المصرفي بصفة عامة .

- محاولة ادراك وفهم دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية .

- محاولة فهم دور السياسة النقدية في تحسين الأداء المصرفي للبنوك في ضل التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

7- منهج البحث :

نحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموما وخاصة المنهج الوصفي والتحليلي حيث نعتمد على المنهج الوصفي في استعراض الاطار النظري للسياسة النقدية والسيولة النقدية ،كما نستخدم المنهج التحليلي في استخلاص كيفية تأثير السياسة النقدية على النشاط المصرفي .

8- هيكل البحث :

لتسهيل الدراسة قمنا بتقسيم البحث الى فصلين:

الفصل الاول : تطرقنا فيه الى معرفة ماهية السياسة النقدية والسيولة النقدية في مبحثين ،حيث تناولنا في المبحث الاول مفهوم السياسة النقدية اهدافها وادواتها ،اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى معرفة مفهوم السيولة المصرفية ومصادرها وانواعها والعوامل المؤثرة فيها .

الفصل الثاني : تطرقنا في هذا الفصل الى تحليل اثر السياسة النقدية على السيولة في البنوك التجارية في مبحثين ،حيث تناولنا في المبحث الاول تحليل اثر السياسة من خلال استعراض ادوات السياسة النقدية المستعملة ،اما في الفصل الثاني تناولنا شرح مفصل للأهداف والادوات المستعملة في الفترة 1990-2018 مع ارفاق ببعض المعطيات من خلال بنك الجزائر .

الفصل الاول

الاطار النظري للسياسة النقدية والسيولة النقدية للبنوك التجارية

تمهيد

إن السياسة النقدية من أهم الأجزاء في السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها وذلك من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بأحداث التغيرات عليه وان السلطات النقدية تقوم باتباع خطط وأهداف للوصول إلى أهداف معينة كالمحافظة على استقرار أسعار الصرف والتضخم وخفض حجم البطالة وأسعار الفائدة.

كما إن السياسة النقدية تحتل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة فهي دعامة ترتكز عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي تكون هي أداة التخطيط للاقتصاد. والسياسة النقدية يشرف عليها البنك المركزي للدولة ويقوم بإصدار حجم وفئات وتحديد أسعار الفائدة والتعليمات التي يجب التزامها في الاستيراد والتصدير .

المبحث الاول : ماهية السياسة النقدية

إن السياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية ويمكن من خلال أدواتها أن تحقق الأهداف الاقتصادية وتكون السياسة النقدية في مجموع الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي من أجل توزيع الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية ويعمل البنك المركزي على التأثير في عرض النقد.

المطلب الاول : مفهوم السياسة النقدية

تعريف السياسة النقدية :

-هي ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.¹

-تعرف السياسة النقدية ايضا "تلك السياسة التي لها قدرة التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة النقود-الدخل".²

-هي مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من اجل تحقيق أهداف معينة.³

-من خلال التعاريف السابقة يمكننا ان نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية : بأنها مجموعة الاجراءات والتدابير والتشريعات والأحكام والتعليمات والقوانين والاورام التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة او الامتصاص بغية تحقيق مجموعة من الاهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في التقلبات العنيفة بالمحافظة على استقرار قيمة العملة على نطاقين الداخلي والخارجي لمحاولة المحافظة على ثبات نسبي لمستوى الاسعار باستخدام مجموعة من الادوات في مدة زمنية معينة ولهذا فالسياسة النقدية متعلقة بالنقد نفسه والجهاز النقدي ككل خاصة الجهاز المصرفي منه وسياسة الائتمان اي كل ما يتعلق بسيولة الجهاز المصرفي وغير الجهاز

¹ شملول حسينة، " أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية"، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،النقود المالية،الجزائر،2001،ص8

² عياش مسعود، بن رابع رضوان، "السياسة النقدية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة البويرة ،مالية المؤسسة ، البويرة، 2014-2015، ص3.

³ عدنان خالد تركماني، "السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام"، جامعة محمد بن سعود الاسلامية،عمان ، الاردن، 1988، ص33

المصرفي بتنظيم عمليات الاصدار والرقابة على الائتمان وكيفية استخدامها بشكل يتلاءم مع تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية المرسومة .

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطة النقدية بواسطة السياسة النقدية الى تحقيق عدة اهداف تمس جوانب تختلف من دولة الى اخرى وفقا لوضعها الاقتصادي ما يوجب على الحكومة التعاون مع السلطات النقدية لتحقيق هذه الاهداف من خلال التأثير على عرض النقود بالزيادة او بالنقصان ولتحقيق هذه الاهداف لابد من استراتيجية يتبعها البنك المركزي .

1- الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية

الاهداف الوسيطة متغيرات تسمح مراقبتها وتنظيمها بتحقيق الاهداف النهائية للسياسة النقدية فهي متغيرات يحاول البنك المركزي ان يتحكم فيها بالتأثير على الاهداف النهائية كما تعرف بأنها مجاميع تمثل مجموعة من السلوكيات تؤثر فيها السلطات النقدية، هذه المجموعة ترتبط بالهدف النهائي بعلاقة تتميز بالاستقرار عموما .

ويجب ان يكون الهدف الوسيط سهل التقدير والقياس ذو علاقة متينة واضحة ومستقرة مع الهدف النهائي للسياسة النقدية وان يعكس التغيرات في حركة الهدف في المستقبل كما يجب ان تكون علاقته بالأدوات النقدية وثيقة وواضحة بحيث تؤثر هذه الادوات على الهدف الوسيط بسرعة.¹ وتتمثل هذه الاهداف في :

-سعر الفائدة

-معدل الصرف

-المجمعات النقدية

أولا / سعر الفائدة : الفائدة هي السعر النقدي لاستخدام الاموال القابلة للإقراض وترجع اهميتها في النشاط الاقتصادي الى قرون مضت وتزايدت في العصر الحديث، وقد تبنت البنوك المركزية اسعار الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية بعد الحرب العالمية الثانية.¹

¹ خضرة عثمانية، حولة سراج، "تداعيات تقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية على السياسة النقدية في الجزائر"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص20

اما فيما يتعلق بتحديد اسعار الفائدة فهو غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية كما ان السلطات لا تستطيع ان تتجاهل من جهة اخرى مستوى اسعار الفائدة، لان مستوى هذه الاسعار يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الافراد والمشروعات .

يتوجب على السلطات النقدية ان تراقب مستويات اسعار الفائدة، وان تبقى تغيرات هذه الاسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الاسواق، هذا التوازن يعكس هرمية معينة في اسعار الفائدة والاسعار في الاجل الطويل اعلى مبدئيا منها في الاجل القصير، وهذه الهرمية في الاسعار ضرورية لتكوين واستقرار الادخار ولكي تنتقى الاستثمارات طبقا لإنتاجيتها.²

ثانيا / **معدل الصرف** : معدل الصرف مؤشر هام يعبر عن الاوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية .

وتستطيع السياسة النقدية ان تساهم في التوازن الاقتصادي الرامي الى رفع سعر السرف العملة المحلية مقابل العملات الاخرى الذي قد يكون عاملا لتخفيض التضخم ما يؤدي الى تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية كما ان استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج ولذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية وحرص على استقرارها.³ ففي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف ما يؤدي الى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف.⁴

ويلعب معدل الصرف دورا مهما في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما وقد يخلف الاختيار المدرك او الغير المدرك لعدم تقدير سعر الصرف الملائم نتائج ثقيلة منها :

- ان التقلبات الكبيرة التي تشهدها اسواق الصرف خاصتها في حالات المضاربة والسلوكيات غير الرشيدة والعقلانية تؤدي الى عدم قدرة البنوك المركزية التحكم والسيطرة على سعر الصرف.

¹ أكرم محمود الحراي، "انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي"، دراسة غير منشورة، جامعة دمشق، ص: 1-2

² وسام ملاك، "النقود والسياسات النقدية الداخلية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص: 195-197.

³ Jean pierre pattat، "Monnaie et institution financière et politique monétaire"، Op-cit،-، pp 388

. 389

⁴ قدي عبد المجيد، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 75 .

- ان المحافظة على مستوى منخفض اكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي الى اتباع سياسة سهلة في الاجل القصير تدفع بالمقابل الى اضعاف القدرة الصناعية للدولة في الامد الطويل .
 - ان البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع اكثر يفرض على الاعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا ما يؤدي الى اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، يبطئ النمو ويؤدي الى سياسة متشددة قد تؤدي الى الفشل .
- لذلك فان الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة التي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي لا يمكنها أن تركز جميع الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف لأنه في حالة المضاربة على عملة معينة، اذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية، يمكن البنك المركزي ان يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.

ثالثا / المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الاعوان الماليين المقيمين على الانفاق، ان تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الانتاج، يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، وذلك لعدة مزايا اهمها:

- أ- تفادي حدوث عدم الاستقرار من جانب عرض النقود
 - ب- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي
 - ت- ضمان الثبات النسبي لمستوى الاسعار على المدى الطويل
- ويرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد وكذا درجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات.¹

2- الأهداف النهائية للسياسة النقدية :

نظرا لاختلاف السياسات النقدية المطبقة من دولة لأخرى تختلف وفق ذلك الأهداف التي ترمي السلطات النقدية لتحقيقها. كما ان وجود هدف رئيسي، شبه متفق عليه، في غالبية السياسات النقدية وهو الاستقرار في مستوى العام

¹ أحمد أبو الفتوح علي الناقه، "نظرية النقود والاسواق المالية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001، ص64.

للأسعار يجعل الاختلاف في الاهداف النهائية يقتصر على عدد هذه الأهداف وليس على مضمونها. يأتي ضمن الاهداف النهائية الشائعة¹ ما يلي :

- تحقيق الاستقرار النقدي
- احداث توازن في ميزان المدفوعات
- استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية
- تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام

أولا / تحقيق الاستقرار النقدي : يأتي هدف الاستقرار النقدي في مقدمة الاهداف النهائية للسياسات النقدية ذلك انطلاقا من خطورة النتائج المترتبة عن عدم الاستقرار النقدي وتأثيرها على النمو الاقتصادي بوجه عام فمن ناحية ينتج عن ارتفاع التضخم عن المستويات المستهدفة في اقتصاد ما، تراجع الدخل الحقيقي للأفراد ومن ثم تراجع الاستهلاك الذي يؤدي في المدى المتوسط والطويل الى تراجع الاستثمارات ومستوى التشغيل من ناحية أخرى، يؤدي الانكماش الى تراجع الانتاج وارتفاع تكلفته، مما يؤدي ايضا الى الدخول بنفس الحلقة متضمنا تراجع الاستثمارات والدخول والاستهلاك والنمو الاقتصادي .

في هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان الآثار السلبية الناتجة عن الانكماش الاقتصادي تتطلب فترة اطول لعلاجها والعودة مرة اخرى لمعدلات الاداء الاقتصادي قبل الدخول في هذه المرحلة، ذلك مقارنة بالمدى الزمني اللازم لعلاج التحديات المترتبة عن ارتفاع مستوى التضخم عن المستوى المستهدف. كما أن قدرة السلطات النقدية على التحرك لمواجهة الآثار المترتبة عن عدم الاستقرار النقدي، تتوقف الى حد كبير على درجة استقلالية البنوك المركزية، ومرونة سياسات سعر الصرف المتبعة .

ثانيا / احداث توازن في ميزان المدفوعات: يمكن للسلطات النقدية ان تسهم بدور في تحسين وضع ميزان المدفوعات بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على سعر الصرف العملة المحلية وتخفيض قيمتها بالتدخل في سوق الصرف كمتعامل، وهو ما ينعكس في تراجع الاسعار الصادرات بالعملة الاجنبية بما يمنحها ميزة تنافسية أكبر في الاسواق العالمية وان كان ذلك يتطلب انتهاز الدولة لسياسة سعر صرف مرنة، اما في حالة تثبيت سعر الصرف فإن السياسة النقدية تبقى قاصرة عن استخدام هذه النافذة في تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات، ويمكن في هذه الحالة استخدام السياسة المالية

¹ أحمد شفيق الشاذلي، "قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي"، الصندوق النقدي الدولي، العدد 39، 2017، ص 5 .

لإحداث هذا التوازن من خلال توجيه قدر أكبر من الاستثمارات لإحلال الواردات ودعم الصادرات، وتخفيض العجز المالي .

ثالثا / استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية: يعول على السياسة النقدية بشكل كبير في مواجهة تداعيات التقلبات الاقتصادي، حيث يمكن للسياسة النقدية الاضطلاع بالدور الاكبر في تلاقي الآثار السلبية لهذه التقلبات من خلال التأثير في حجم الائتمان بانتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الانكماش، وسياسة ائتمانية تقليدية في اوقات الرواج التي عادة ما يصاحبها معدلات تضخم مرتفعة. تأخذ التقلبات الاقتصادية عموما الطابع الدوري وتنقسم الى أربعة مراحل تتمثل في : التوسع ، الانكماش ، التطهير ، والعودة الى الانطلاق . وتؤثر مثل هذه التقلبات على اقتصاديات الدول خاصة في مرحلة الانكماش حيث تنعكس على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف .

رابعا / تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام : يأتي هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام في مقدمة اهداف السياسات الاقتصادية ولا يعني ترتيب ذكره في صياغ الحديث عن الاهداف، كونه أقل اهمية من الاهداف السابقة عليه، إنما لكون كافة الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية وكافة السياسات الاقتصادية الاخرى تنصهر في بوتقة واحدة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة .

في هذا الصدد تكون مساهمة السياسة النقدية فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق معدل مرتفع للدخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني . كما يمكن للسياسة النقدية رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم بالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل والاستهلاك وبما يصب في النهاية في رفع المستوى المعيشي والنمو .

وتتمحور الاهداف الاساسية للسياسة النقدية حول النقاط الآتية¹ :

1- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب تغيرات المؤثرة في قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا والتي تنشأ عن تغيرات في المستوى العام للأسعار

2- الاسهام في تطوي المؤسسات المصرفية والمالية والاسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني

¹ عبد المنعم السيد علي، "اقتصادية النفوذ والمصارف"، ط 1، الأكاديمية للنشر، المفرق، المملكة الاردنية الهاشمية، 1990، ص 390 .

3- الاسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي

4- مساندة عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي الى زيادة الاهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي

5- رفع معدلات الادخار من خلال جمع المدخرات المالية وتعبئتها والتي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة

6- الاسهام في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات

3-التعارض بين أهداف السياسة النقدية :¹

هناك بعض الاهداف لا يكون بينها تعارض وبالتالي يسهل على البنك المركزي ان يحققها مثل هدف تخفيض مستوى البطالة وتنشيط الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي.

ولكن هناك بعض الاهداف تتعارض مع بعضها البعض فمثلا هدف البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف تخفيض اسعار الفائدة .

ومن هنا نتساءل هل اذا حدث تعارض بين بعض الاهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها فكيف يتصرف

البنك المركزي ؟

هنا قد يضطر البنك المركزي الى تبني بعض الاهداف الاكثر اهمية للوضع الاقتصادي في وقت معين فمثلا يمكن للبنك المركزي ان يركز في الفترة الاولى على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، ثم يتجه الى تخفيض سعر الفائدة في فترة اخرى لاحقة .

¹ نجلاء محمد ابراهيم بكر ، "اقتصاديات النقود والبنوك" ، أكاديمية طيبة ، 2000 ، ص 86-88.

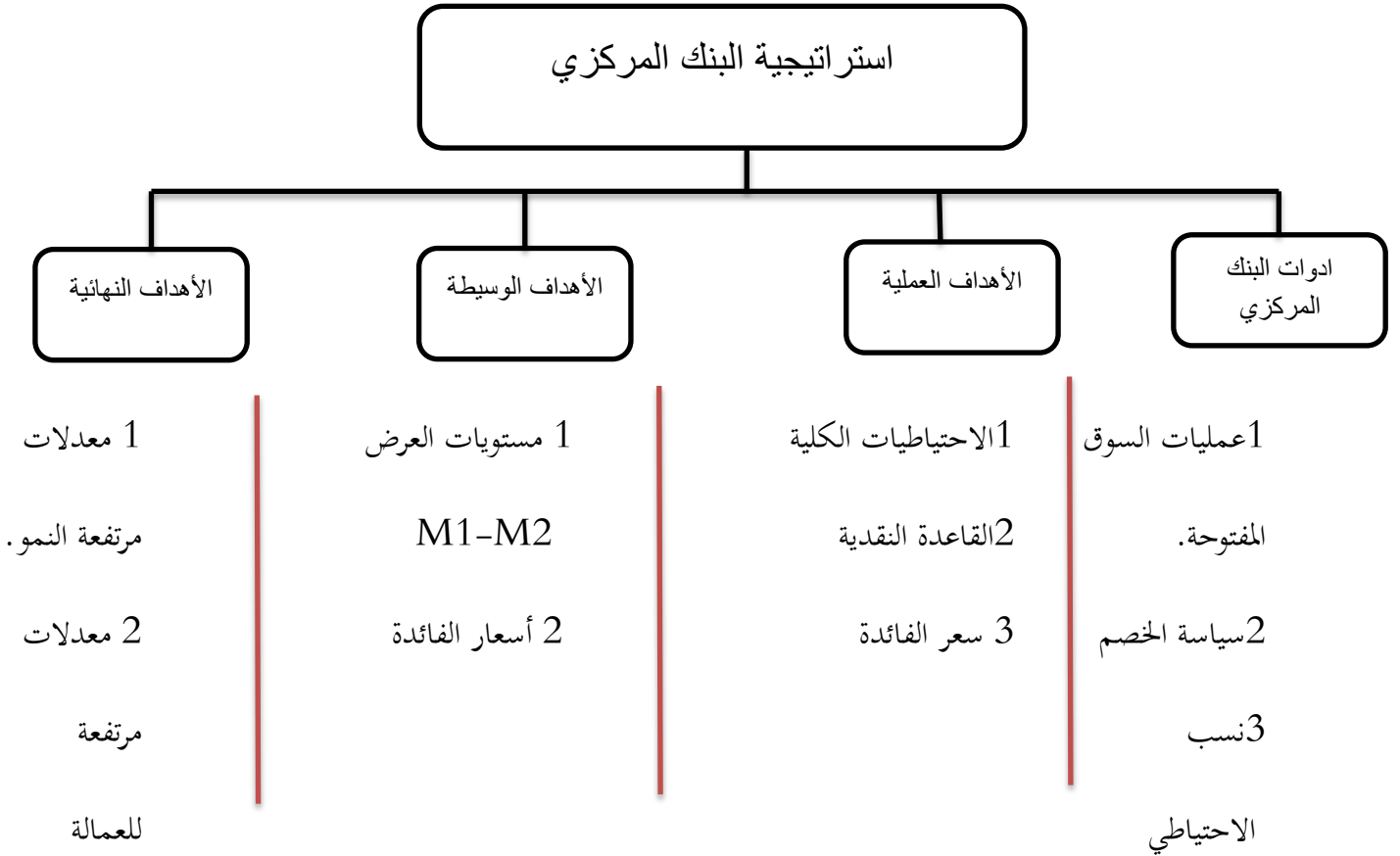
حالة عملية

اذا كانت هناك حالة تضخم في المجتمع ويرغب البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية في المجتمع الى رفع سعر الفائدة كوسيلة للتحكم في معدلات التضخم ويكون الهدف الاساسي "هو خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في الاسعار" والهدف الوسيط هو "سعر الفائدة"

ولكن لكي يحقق البنك المركزي تخفيض سعر الفائدة فانه يلجأ الى شراء السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة والتي من شأنها زيادة المعروض النقدي والذي قد يرفع الأسعار اي يحدث التضخم .

وهذا التعارض بين الأهداف قد يضع البنك المركزي في مواقف صعبة ،وفي سبيل قيام البنك المركزي بتحقيق الأهداف النهائية فلا بد أن يحدد استراتيجية كاملة لتحقيق هذه الأهداف تشمل أدوات البنك المركزي والأهداف النهائية الى جانب الأهداف الوسيطة والأهداف العملية والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل: رقم 1



المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية

يشمل هذا المصطلح المركب على ثلاث كلمات مضافة الى بعضها وهي على وجه التحديد كما يلي :الأدوات-السياسة النقدية .وفيما يلي بيان مفصل يوضح المقصود من كل من هذه الكلمات ،بما يمهّد الطريق الى تعريف شامل بين المعنى المطلوب من هذا المصطلح أما "الأدوات": فهي الآلات أو الوسائل .ومفردتها الأداة أي الآلة أو الوسيلة، وهي ما تستخدم للإعانة على إنجاز شيء ما .فيقال أداه على كذا : قواه عليه وأعانه وأما كلمة "السياسة" فمعناها اللغوي يقصد بها التدبير .فيقال ساس الأمر بمعنى قام به ودبره ،وسوسة القوم أمورهم أي جعلوه يقوم بها ويدللهم لهم إلا أن هذه الكلمة إذا أطلقت من الناحية الاقتصادية فيقصد بها التدابير والإجراءات الموضوعة بغية تعظيم أهداف معينة .وهذا المفهوم ينطبق في عموميته على جميع الوحدات الاقتصادية (مستهلك- منتج - حكومة)، أما إذا أريد تخصيصه بمفهوم السياسة الاقتصادية للدولة ،فيكون في هذه الحالة كالاتي :هي التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية في الدولة لتحقيق المصلحة العامة وذلك من خلال تعظيم أهداف محددة .¹

- أدوات مباشرة
- أدوات كمية
- أدوات نوعية
- أدوات غير مباشرة
- عمليات السوق المفتوحة
- سياسة سعر الخصم
- تغيير نسبة الاحتياطي الالزامي
- أدوات اخرى
- الاقتناع الادبي
- اصدار توجيهات وتعليمات
- الاعلام

¹ حسين كامل فهمي ، "أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الاسلامي" ،المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،جدة ،2006،ص 13.

أولا / الأدوات المباشرة¹

A / الأدوات الكمية المباشرة : استعملت الحكومات عدت اجراءات مباشرة ذات طابع كمي تهدف إلى مراقبة حجم القروض وتتعلم هذه التقنيات بتحديد مختلف الحصص البنكية وشروط استعمال تسهيلات البنك المركزي والاحتياطات الاجبارية

1- **تحديد الحصص البنكية** : يمكن لأجهزة الاشراف على القروض ان تتحكم في سيولة البنوك عن طريق إجبارها على احترام بعض الحصص البنكية، وهي عبارة عن معدلات بين بعض العناصر المكونة لأصول ميزانيتها وبعض العناصر المكونة لخصومها . وهكذا تؤدي قرارات الرفع أو التخفيض من الحصص البنكية إلى النقص أو الزيادة في مقادير العملة المتداول وفي سيولة البنوك . وقد عملت جل التشريعات البنكية على التفريق بين نوعين من الحصص البنكية :

-**معامل الخزينة** : الذي يساوي معدل الموجودات السائلة والمتاحة في الحال التي تملكها البنك الى الالتزامات للاطلاع (الودائع للاطلاع) .

-**معامل السيولة** : الذي يمثل معدل الموجودات السائلة الى الالتزامات للاطلاع في الأمد القريب .

2- **تحديد شروط تسهيلات البنك المركزي** : نعلم ان البنوك التجارية تزيد من سيولتها عن طريق التسهيلات التي تمنحها لها البنوك المركزية اي عن طريق السلفات إعادة الخصم غير أن تشريع مراقبة الكتلة النقدية يعطي البنك المركزي الحق في تغيير هذه التسهيلات وذلك باستعمال أداتين اثنتين هما :

أ-**أرضية السندات العمومية** : نعني بها نسبة ودائع البنوك التي تكون الاخيرة مجبرة في استعمالها في سندات الخزينة العمومية ويدخل تحديدها في اطار سياسة البنك المركزي الهادفة الى التحكم في سيولة البنوك فإذا شعر البنك المركزي مثلا أن الاموال المتاحة بيد البنوك متوفرة جدا الشيء الذي يؤدي الى تزايد كبير في حجم القروض، يمكنه ان يرفع من مستوى السندات للبنوك فيلزمها على استعمال قسط من ودائعها في شراء سندات الخزينة العمومية اي في تكوين محفظة السندات الحكومية . وهكذا تكون النتيجة العملية لهذا الاجراء هي النقص من إمكانية الاقراض للبنوك . كما ينتج عنها توجيه قسط من الموارد البنكية نحو سلفات الى الخزينة ، عوض ان تتوجه نحو سلفات الى المشروعات الاقتصادية .

¹ حباية عبد الله ، "اقتصاد مصرفي" ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ص : 203 - 204.

ب-سقف اعادة الخصم: يمكن للبنك المركزي ان يحول دون ارتفاع قروض البنوك عن طريق تحديد سقف إعادة الخصم. ويتعلق الأمر بإقرار حد أعلى للمقادير التي يمكن لكل بنك من يعيد خصمها. وفي الواقع يقرر البنك المركزي حدين:

*السقف الاول يمثل الحد الاول لإعادة الخصم فإذا زادت المقادير المخصومة عن هذا الحد يرفع البنك المركزي معدل الخصم إلى مستوى مرتفع وهو مستوى معدل الجحيم

*السقف الثاني الذي يمثل الحد الثاني حيث يقوم البنك المركزي بمنح تسهيلات على أساس معدل الخصم أكثر ارتفاعاً هو معدل (الجحيم الاكبر)

3- الاحتياطات الاجبارية: يعتبر من أحدث التقنيات المستعملة لمراقبة سيولة البنك وأكثرها فعالية فيتعلق الامر بقرار من البنك المركزي واجهزة الاشراف البنكي، يقتضي إجبار البنوك التجارية على ترك قسط من ودائعهم في حساب دائن لدى البنك .

ففي مراحل التضخم والتي تتسم يتضاعف القروض ،يقوم البنك المركزي برفع مستوى ماعدا الاحتياطات الاجبارية الذي يؤدي الى امتصاص العملة الفائضة، وتخفيض نسبة السيولة .

أما في حالة الكساد والانكماش حيث تقل الاموال وتتوقف حركية النشاط الاقتصادي حيث يكون البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية، لتزيد نسبة السيولة النقدية وتمكن البنوك من الزيادة في قروضها الى المشروعات وتنتعش حركة النشاط الاقتصادي .

B / الأدوات النوعية المباشرة: أخذت البنوك المركزية تستعمل التقنيات ذات طابع نوعي بعدما ظهر لها أن نتائج الاجراءات الكمية نتائج شمولية تمس كل القطاعات الاقتصادية ومعنى ذلك ان مفعول التقنيات الكمية واسع جدا .فإذا قامت اجهزت الاشراف والمراقبة بالعمل على النقص من السيولة الفائضة، كان لهذا القرار تأثير على كل القطاعات الاقتصادية أي حتى على القطاعات التي يجب تشجيعها أو التي لم تلعب أي دور في توسيع التيارات التضخمية لذا وجب عليها استعمال:

1- سياسة القروض: عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيريه توجيهية، فتعطي توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها. أما

في الفترات التي ينعدم فيها الظواهر التضخمية، تقدم الدولة على وضع سياسة تأطيريه قسرية بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض التي يمكن أن تمنحه البنوك أو بتحديد معدل تزايد القروض طوال مدة معينة. والمعروف أن سياسة (تأطير القروض) تصاحب عادة برنامج استقراري يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات واصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة .

2- السياسة الانتقائية للقروض: تهدف هذه السياسة الانتقائية للقروض إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات. وهكذا تتخذ هذه عدة أشكال :

أ/ اقرار معدل إعادة خصم مفضل :خاص بالأوراق الجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الانتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الاخرى .وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال اصغر من معدل إعادة الخصم العادي .

ب/ إمكانية إعادة خصم الاوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية :وذلك سعياً وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة .

ج/ إعادة خصم الاوراق فوق مستوى السقف : اذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض انواع القروض (قروض للصادرات) امكنه ان يقبل تعبئة (اي إعادة الخصم) الاوراق المرتبطة بهذه القروض ،حتى بعد تجاوز السقف مع استعمال معدل اعادة الخصم العادي .

د/ تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها : تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة اي في مدة معينة وبمعدل فائدة معين.

ثانياً / الادوات غير مباشرة للسياسة النقدية: ¹

يدخل تحت هذا النوع من التقسيم جميع الادوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية باستخدامها لها على قوى السوق. ويقصد بذلك أن تأثير هذه الادوات على المتغيرات المختلفة، وكذا توصلها في الاهداف المطلوبة منها يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى السوق ان تلعب دوراً هاماً في هذا الشأن. ويدخل تحت هذا النوع من الادوات كل من عمليات

¹ حسين كامل فهمي ، "ادوات السياسة النقدية" ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 2006 ، ص15.

السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الالزامي، والاحتفاظ بودائع لدى البنك المركزي، مقابل عائد، والتعامل في الودائع الحكومية، وبيع وشراء العملات الاجنبية... الخ، إلا اننا في هذه الورقة سنلتزم بالتقسيم الذي أوردته بعض الابحاث الصادرة عن صندوق النقد الدولي في هذا الشأن، كما سنكتفي ببيان بعض التفصيلات الخاصة لأنواع الثلاثة الاولى فقط من الادوات سالفة الذكر لما لها من صفة الشيعوع في استخدام وكذا لأهميتها بالنسبة لمتطلبات الموضوع الذي نتعرض له وهي كالآتي :

A/ عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها قيام البنك المركزي بشراء او بيع أذونات الخزانة والسندات الحكومية، أو المضمونة من الحكومة، والاوراق المالية بصفة عامة، قصيرة أو طويلة الاجل، سواء مباشرة او من خلال سوق رأس المال وذلك بالتعامل مع البنوك والافراد والشركات .

أما الاهداف المنتظر تحقيقها من جراء استخدام هذه الأداة فتحدد في بعدين أساسيين هما: أولاً: التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية بالزيادة أو النقص مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتماشى مع الاهداف الاقتصادية للدولة ثانياً: محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق راس المال، بحيث يتم تحركهما بطريقة متسقة، سواء بالارتفاع او الانخفاض، للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة. ثالثاً: محاولة التغلب على اية تقلبات موسمية او عرضية قصيرة الاجل في حجم المعروض النقدي والناجحة عن عوامل السوق .

فعلى سبيل المثال اذا واجهة الدولة حالة من حالات التضخم فإن البنك المركزي يستطيع بيع أذونات الخزانة، لفترات مختلفة، وبسعر فائدة أعلى من السعر السائد في السوق المصرفي (النقدي)، فتضطر البنوك الى رفع سعر الفائدة الدائن على الودائع، والا فسيستجه المودعون الى شراء أذونات الخزانة، بدلا من إيداع اموالهم لديهم، مما يؤثر على حجم التكاليف وهامش سعر الفائدة لديها مما يضطر الى رفع سعر الفائدة (المدين) على التسهيلات الائتمانية (القروض) التي تمنحها لعملائها من المستثمرين، فيتأثر بذلك حجم الطلب على الاستثمار سلبيا، ومن ناحية ثانية يمكن للبنك المركزي بيع كميات كبيرة من السندات الحكومية بحيث ينخفض سعرها في سوق رأس المال وبالتالي يرتفع سعر الفائدة عليها (لوجود علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة عليه) في نفس الوقت الذي تتراجع فيه الاحتياطيات الحرة لدى البنوك، وتكون النتائج النهائية المترتبة على هذه الاجراءات كما يلي :

• ارتفاع اسعار الفائدة (الدائنة) على الودائع لدى البنوك تراجع حجم الاحتياطات الفائضة وبالتالي الاحتياطات الحرة لدى البنوك (على اثر شرائها لأذونات الخزانة أو شراء الافراد لهذه الاذونات خصما من حساباتهم من طرف البنوك) فتراجع قدرتها على منح الائتمان.

• تقارب سعر الفائدة على القروض الحكومية او أذونات الخزانة بأنواعها المختلفة السائدة في سوق رأس المال مع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك حسب الآجال المختلفة لكل منها.

B/ سياسة سعر الخصم : يعتبر سعر الخصم من الاسلحة التي يلجأ اليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض النقدي وذلك في اطار الاهداف المرسومة للسياسة النقدية التقليدية . وسعر الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الاوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية ،او الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين وتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدره البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في اطار تأثير هذا السعر على تكلفة عملية الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها . فإذا تعمد البنك المركزي رفع سعر الخصم في المثال السابق فسيترتب على ذلك زيادة في تكلفه الحصول على الاموال المقترضة لدي البنك التجاري مما يضطره إلى رفع سعر الفائدة المدير على القروض التي يقدمها لعملائه ، وقد تتعمد البنوك الاحجام عن التوسع في الائتمان حرصا منها على الاحتفاظ بقدر كافي من الاحتياطات الحرة والتوصل بذلك الى درجة معينة من السيولة تكفيها مغبة الوقوع في أي حالة من حالات الاريك ،ويؤدي ذلك كله إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق وتراجع حجم الطلب على القروض وبالتالي تراجع حجم الاستثمار، وهكذا يتبين أن اسعار الفائدة في السوق النقدي تتبع سعر الخصم للبنك المركزي ارتفاعا وانخفاضا مما قد يمكنه من توجيه حركة الائتمان وبالتالي التأثير على حجم المعروض النقدي ،وكذا المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى ومن اهمها الاستثمار والادخار .

C/ تغيير نسبة الاحتياطي الالزامي : تتبلور فكرة تغيير نسبة الاحتياطي كأداة للسياسة النقدية للبنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل . ويتحدد هذا القدر بصفة أساسية معينة من إجمالي أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها البنك التجاري ،وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه البنوك ،وتأتي مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وادارة السياسة النقدية باستخدام هذه الاداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا (او خفضا) بما يؤدي الى نقص (او زيادة) حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية ،وبالتالي الى نقص (او زيادة) قدرة هذه البنوك على الاقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار فعلى سبيل المثال يترتب على تعمد البنك المركزي رفع نسبة

الاحتياطي على الحسابات الجارية تغير قدرة البنوك التجارية على استغلال أرصدة هذه الحسابات ،وهي أرصدة غير مكلفة بطبيعتها ،في تحقيق الإيرادات السهلة . كما أن رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الاستثمارية يؤدي هو الآخر الى زيادة التكلفة على البنوك لضياع فرصة تحقيق أرباح كان من الممكن تحقيقها .ويؤدي ذلك في مجموعة الى تأثر حجم التكاليف لدى البنوك بصفة عامة واضطرابها إما الى رفع سعر الفائدة المدينة على القروض الممنوحة للمستثمرين او الى خفض سعر الفائدة على الودائع المحتفظ بها لديها .ويؤثر ذلك كله على حجم المتغيرات الكلية في الدولة كالأستثمار والادخار .

ثالثا/ الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات السالفة الذكر، أدوات أخرى و خاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها و التي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي¹ و هي :

A/ الإقناع الأدبي :

هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات و إرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان و توجيهه حسب الاستعمالات المختلفة²، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، و ذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات و التحذيرات الشفهية أو الكتابية، و تسمى أيضا بسياسة المصارحة و تتمتع البنوك المركزية الرائدة و العريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف و المجالات و الخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات و فق الخطة و الاستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي³ و قد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير و الوعيد.⁴

B/ إصدار التوجيهات و التعليمات :

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، و من هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال

¹ أمين رفعت المحجوب ،"محاضرات في النقود والاقتصاد"، مصر ، دار النهضة العربية ، 1994، ص 195 .

² ضياء مجيد الموسوي ،"الإصلاح النقدي" ، الطبعة الاولى ، الجزائر ، دار الفكر ، 1993، ص 39.

³ محمد زكي شافعي ،"مقدمة في النقود والبنوك" ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1978، ص 316.

⁴ غازي حسين عناية ، "النضخم المالي" ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، دار الشهاب ، 1986، ص 145.

المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة و مضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة الأجل أو متوسطة الأجل.

C/ الاعلام:

و يكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع و الإجراءات التي سيتخذها، يكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق و الأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير و أدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، و يعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات و السياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات..

المبحث الثاني : ماهية السيولة النقدية

تمهيد

تعتبر السيولة حجر الاساس الذي يبني ويستمر عليه النشاط المصرفي للمؤسسات المالية والمصرفية من خلال ادوات وآليات التمويل المختلفة وذلك تحت رقابة السلطة النقدية والتي تحمل على عاتقها مسؤوليات رقابة الوضع النقدي للاقتصاد لسلامة العمل المصرفي والسهر على حماية حقوق المودعين .

وتقوم البنوك بدورها في النشاط الاقتصادي حيث تعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات فائض المالي ، وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت اللازم من أجل القيام بمهام الوساطة المالية.

المطلب الاول : مفهوم السيولة المصرفية واهميتها

الفرع الاول : تعريف السيولة

وردت عدت تعاريف تخص السيولة المصرفية يمكن ذكر البعض منها :

"هي قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير" ¹ .

"هي مدى توافر أصول سريعة التحول الى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير فهي إذا ذات متغيرين أساسيين : أصول سائلة ، وتواريخ استحقاق الديون " ² .

"يقصد بالسيولة القدرة على تحويل الاصل الى شكل من اشكال الانفاق خلال فترة زمنية قصيرة نسبية دون خسائر تذكر كما ان هناك شرطان يجب ان يتوافرا في الاصل ، ليعتبر الاصل سائلا وهما :

أولا : أن يكون الأصل جاهز للتسويق ، بمعنى يمكن تحويله الى سيولة بسرعة وسهولة

ثانيا : يجب أن يكون سعر الأصل ثابتا ، أي لا يكون معرض الى خسارة كبيرة

¹ عبد الحميد طلعت ، "ادارة البنوك التجارية" ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، ص 189 .

² سيد الهواري ، "ادارة البنوك" ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، مصر ، 1981 ، ص 100

ومن خلال الشرطان السابقان يتضح لنا ان النقود هي التي تحققهما فهي جاهزة للتسويق لما تتمتع به من قبول عام كوسيط للمبادلة كما أن سعرها ثابت نسبياً.¹

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف السيولة المصرفية بأنها القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان وهذا يلزم احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل إضافة الى أصول شبه سائلة أي تلك التي يمكن تحويلها الى نقد سائل بسرعة وبسهولة بدون خسائر في قيمتها وكذا قدرته على الاقتراض وذلك لمقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة أو لمنح قروض جديدة .

الفرع الثاني : أهمية السيولة المصرفية

تعتبر السيولة المصرفية ذات اهمية خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية حيث تكون تدفقات الارصدة النقدية من والى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال بالإضافة إلى صعوبة التوقع او التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب المصرف للأموال النقدية خارج المصرف مع الاخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب .

تحتاج المصارف الى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها الى الاموال هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف، او من خلال الاقتراض منها . وحيث ان مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب ان تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات، من أهمها :²

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته .
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت .
- مؤشر إيجابيا للسوق المالية، المحللين، المودعين والادارة.
- تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات
- تجنب البيع الجبري لبعض الاصول وما قد تجلبه من سلبيات
- تجنب دفع كلفة اعلى للأموال

¹ اكرم حداد ، مشهور هنلول ، "النقود والمصارف" ، وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2005 ، ص 26

² نصر رمضان احلاسه ، " دور المعلومات المحاسبية والمالية في ادارة مخاطر السيولة " ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الاسلامية ، تخصص محاسبة وتمويل ، قسم علوم التسيير ، غزة ' فلسطين 2013 ، ص 40

- تجنب اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في السيولة واهدافها

الفرع الاول : العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

تكمن اهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية في عدة نقاط نذكر منها ما يلي :

- عمليات الايداع والسحب على الودائع :

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا، اي قلب الودائع الى نقود قانونية (ورقية ومعدنية) لإنجاز المعاملات اليومية الى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي الى تقليص سيولته، فإن عمليات الايداع اي تحويل النقود القانونية الى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري¹

- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة :

سيولة المصرف التجاري يمكن ان تتأثر أيضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة ودائنة الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها :

- يعمل الزبائن في اجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري
- استراد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات الى الدولة

وبالعكس سيولة المصرف تنقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي :

- أ- تسديد الضرائب الى الحكومة
- ب- شراء الاوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة طويلة الاجل
- ت- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية نظرا لأن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر.¹

¹Ros and Peter, commercial Bank management, 4th.ed.irwine.mc graw-hill,1999,p 160,161

● رصيد عمليات المقاصة بين المصارف :

تزداد سيولة الصرف التجاري إذا ظهر ان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصده النقدية . فعمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي الى احداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون ان يصاحب ذلك اي تغير في الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية، اما على مستوى المصرف التجاري الواحد، فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة بالمصرف الذي يحقق رصيда دائنا قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته والعكس صحيح².

● موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف :

يملك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فإنه سيعمل على تخفيض حجم الارصدة النقدية الحاضرة او الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الاقتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة³.

● رصيد رأس المال الممتلك :

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس اي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف ومن ثم تحددت قدرته الاقتراضية وانخفضت مواجتهته على تسديد التزاماته الجارية⁴.

¹ لياري نيلة ، "تسيير مخاطرة السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية" ،مذكرة الماجستير ،غير منشورة ،قسم العلوم التسيير ،المدرسة العليا للتجارة ،تخصص مالية وبنوك ،الجزائر ،2005،ص48

² رضا صاحب ابو احمد ، "ادارة المصارف" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،ط1 ،2002،ص185

³ ناجية عاشوري ، " دور البنك المركزي في ادارة السيولة النقدية" ،مذكرة ماستر ، غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2013/2014،ص41:40

⁴ لياري نبيلة ،مرجع سبق ذكره ،ص49

الفرع الثاني : أهداف السيولة المصرفية

تتمثل أهداف السيولة فيما يلي :

✓ إن السيولة في البنوك تهدف إلى مواجهة إبراء الذمم في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين والدائنين

✓ تعتبر مؤشر إيجابي في الكثير من الأحيان اذا تمت إدارتها بشكل جيد لكل من الإدارة والمودعين وحتى البنوك المحلية وهناك ايضا اهداف أخرى للسيولة نذكر منها ما يلي :

✓ تحمي الاصول من البيع الاضطراري عند الحاجة لأن ذلك يعرض البنك لمخاطر كبيرة على المدى الطويل

✓ التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته

✓ تجنب البنك من اللجوء إلى البنوك الأخرى والبنك المركزي للإقراض بشروط قد تكون احيانا صعبة.¹

المطلب الثالث : مصادر السيولة المصرفية وأنواعها

الفرع الأول : مصادر السيولة المصرفية

أ / مصادر داخلية : وتشمل الاحتياطات الأولية والثانوية

أولا : الاحتياطات الاولية

وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائدًا،² وتتألف هذه الاحتياطات

على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات هي :

1- النقد بالعملة المحلية والاجنبية في الصندوق :

يشمل مجموع الاوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع

إلى أقل حد يمكّنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يدرّ أية

¹ ربيع محمود الروبي ، "اقتصاديات النقود والمصارف" ، دار الحقوق ، مصر ، ص308

² منير ابراهيم الهندي ، "ادارة البنوك ،مدخل اتخاذ القرارات" ، طبعة 3، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 1996، ص28

عوائد كما أنه قد يتعرض الى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج خاصة في المناطق الغير الآمنة.¹

- الودائع النقدية لدى البنك المركزي :

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني، والبنك المركزي لا يدفع اي فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن اذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين فان البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودعة لديه.²

- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى :

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف التجارية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات اخرى من الديون ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها المصرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.³

-2- الصكوك تحت التحصيل :

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.⁴

-3- الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج :

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندي القائمة والتزاماتها الأخرى.

¹ خليل محمد الشماع ، "ادارة المصارف" ، طبعة 2، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995، ص ص، 372.373

² رشاد العصار واولغا قمر ، "دراسات تطبيقية في ادارة المصارف" ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الاردن، 1991، ص64

³ ناجية عاشور ،مرجع سبق ذكره، ص29

⁴ Hempel George H ، simonson ،Donald F.And Golmen ،Alan B .Bank management :text and cases ،4th de ،john

wiley and song·inc ،1994·p51

ثانيا : الاحتياطات الثانوية :

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدّر لها عائدا وتشتمل على الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها، انها تساهم في تدعيم الاحتياطات الاولية وفي استيعاب ما يفرض من الاحتياطات الاولية عن متطلبات المصرف وكذلك انها تساهم في تحقيق نسبة من ارباح المصرف.¹

والاحتياطات الثانوية تتكون من جزأين :

الاول محدد قانونا ويسمى بالاحتياطات القانونية والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة الى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانوية فيكون محددًا بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي انها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة اليه، كأن يتم تحويل جزء من الى احتياطات أولية، أو تحويل جزء من الاخيرة اليه.

ب / مصادر خارجية للسيولة :

لقد بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الاموال السائلة من خلال الاستدانة في سوق المال وتدعى هذه الاستراتيجية إدارة الديون وتدعو الى الاستدانة الكافية للأموال

وأن المصدر الاساسي للسيولة، المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الايداع، اتفاقية البيع وإعادة الشراء، واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات المصرف المركزي.²

وتعتمد الجراً التي يتبعها المصرف في إدارة المطلوبات وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطر والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت تركز على زيادة السيولة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني، وأن

¹ منير ابراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 30

² سرين ابو رحمة، " السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم التجارة، تخصص ادارة الاعمال، الجامعة

الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 23

من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانيتها، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام
بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة.¹

الفرع الثاني : أنواع السيولة

تقسم السيولة الى ثلاثة أنواع هي:²

السيولة القانونية، السيولة الإضافية، والسيولة الاحتياطية .

1- السيولة القانونية :

تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي وفي هذا السبيل يفرض البنك
المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية اذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو
مقرر. وتتكون هذه النسبة من مقادير الاموال التي يحجبها البنك التجاري عن الاقراض وتتضمن هذه الاموال ما يلي:

احتياطي نقدي: هو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع والارصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين
بالخارج، واية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات او حوالات او اعتمادات، ويودع هذا
الاحتياطي في البنك المركزي

أصول سائلة: وهي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك والتزاماته وتشمل هذه الاصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما
يجوزه من سندات حكومية او ذهب، والمبالغ التي تكون تحت التحصيل من كوبونات الاسهم، وفوائد السندات،
والشيكات والحوالات والاوراق المالية والعمولات الاجنبية واية أصول اخرى ذات سيولة عالية كالكيميالات الجيدة

2- السيولة الاضافية :

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليه، وذلك بغرض تدعيم الثقة
فيها، واستغلال اية فرص جديدة للتوظيف تدرّ عليها عائداً عالياً، وتبلغ نسبة السيولة الاضافية عند البنوك ما يقرب من
30% في المتوسط .

¹ عقل مفلح ، "وجهات نظر مصرفية" ، طبعة 1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص 158

² سوزان سمير ذيب ، "ادارة الائتمان" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص ص، 40، 41

3- السيولة الاحتياطية :

وهي تمثل الاصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة وذلك نظير رهن اصولها كالكيميالات الجيدة المخصصة او الاوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك او بضائع مرهونة، وفي العادة تلجأ البنوك التجارية الى الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول للزراعة وهذا التمويل يقتضي توفر السيولة في وقت معين وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت كذلك تحتاج البنوك الى الاقتراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقعة، لذلك فان البنوك تحرص على اقتناء الاصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم .

خلاصة الفصل :

إن مصطلح السياسة النقدية مركب من كلمتين الأولى سياسة و تعنى التدبير، و الثانية تعني النقود .تعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أن التعريف الشامل لها هو أنها مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو بالنقصان، لذا يجب أن يضمن كل تعريف للسياسة النقدية مجموعة من العناصر حتى يكون تعريف شامل و كاف لها

- ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف و التي تسمى بالأهداف النهائية منها استقرار مستوى الأسعار، تحقيق معدل نمو عال، و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إلى جانب التشغيل الكامل، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تؤثر على بعض المتغيرات و المؤشرات تسمى الأهداف الأولية و الأهداف الوسيطة ، في إطار استراتيجية شاملة ينفذها البنك المركزي وتعد السيولة من المواضيع الهامة في المصارف التجارية وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع الزبائن ، فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية او عدم تلبية طلباتهم في الوقت المناسب وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته ، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة ، حيث أن نقص السيولة ينجر عنه آثار سلبية خطيرة ليس على البنك فقط وانما على الجهاز المصرفي والاقتصاد القومي ككل . يتحكم البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن رسم و تنفيذ السياسة النقدية في العرض النقدي من خلال استخدامه مجموعة من الأدوات و من ثمة تحقيق الأهداف المسطرة، تتوزع هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة تتمثل في سياسة تأطير القرض، و السياسة الانتقائية للقرض، و أدوات غير مباشرة تتمثل في معدل الاحتياطي الإجباري، و عمليات السوق المفتوحة، و معدل إعادة الخصم، و في حالة عدم تحقيق البنك المركزي للأهداف المسطرة يستخدم أدوات أخرى.

الفصل الثاني

تحليل اثر السياسة النقدية على السيولة النقدية للبنوك التجارية

المبحث الاول : اثر السياسة النقدية على اداء البنوك التجارية نظريا

المطلب الأول : سياسة سعر إعادة الخصم

يشرع بنك الجزائر اعتماد معدل جديد لنسبة إعادة الخصم حيث قرر رفع النسبة من 3.5% إلى 3,75% وذلك في خطوة للزيادة في السيولة النقدية لدى البنوك وتقليص الطلب على القروض وخفض نسبة التضخم لعلاج النقص الذي عانته المؤسسات المالية والبنكية منذ تراجعت مداخيل البلاد بسبب الأزمة النفطية لثاني مرة في اقل من سنة يقدم بنك الجزائر على مراجعة معدل نسبة إعادة الخصم فبعد قرار خفضه السنة الماضية من 4% إلى 3,5% عاد البنك ليعتمد نسبة جديدة بعد أن قرر رفعها إلى 3,75% ويأتي قرار بنك الجزائر في سياق البحث عن إعادة التمويل خارج السوق النقدية من خلال إعادة الخصم فقد تم إقرار نظام معدل يعزز تدابير تدخل بنك الجزائر¹ بالنظر لاستقرار السوق البنكي والمالي وتقرر رفع النسبة بنسبة 0,25% الأمر الذي يقرأ في السوق المالية على انه إشارة اطمئنانا لمتعاملين سوق القرض والتزام السلطة المالية لتعميم التمويل للاستثمار المشترك بالحذر المطلوب في سياق المخاطر التضخمية ويقصد بسياسة إعادة الخصم في حالة التضخم تغيير سعر إعادة الخصم وذلك بالزيادة عادة كما حصل مع قرار بنك الجزائر وسعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم ما لديها من الأوراق التجارية أو مقابل الحصول على قروض وكذا الأوراق المالية الأخرى كأذونات الخزينة الموجودة لدى البنوك التجارية لزيادة نسبة السيولة النقدية لديها ويستخدم البنك المركزي سياسة سعر إعادة الخصم كوسيلة من وسائل الرقابة غيرا مباشرة وهو أقدم أسلوب اعتمده البنك المركزي وعن طريق هذا الأسلوب يستطيع البنك التحكم في كمية النقود المتداولة علي اعتبار أن هناك علاقة بين سعر الخصم الذي يتقاضاه البنوك التجارية مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها للعملاء وبين سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصم تلك الأوراق نفسها والمقدمة من البنوك التجارية لتوفير السيولة اللازمة لعملائها كما تعد مراجعة البنك المركزي لسعر إعادة الخصم اتجاه اعلي اعتراف صريح منها لوجود تضخم الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في تكلفة الاقتراض منه مرتفعة فتقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم فيتراجع حجم الطلب علي السيولة المرتبطة بخصم الأوراق التجارية .

ويفضل العملاء الاحتفاظ بأوراقهم وأدوات الخزينة لديهم لارتفاع تكلفة الخصم وبهذا تنخفض قدرة البنوك علي توليد النقود وينخفض حجم الائتمان المصرفي والنقود المرتبطة به علي مستوي الاقتصاد الوطني فيقل الطلب علي السلع والخدمات بشكل مستمر حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتزول مظاهر التضخم السلبية وان هذه السياسة الانكماشية في حالة التضخم يستبدلها البنك المركزي بسياسة توسعية في حالات الانكماش والكساد .

المطلب الثاني : سياسة الاحتياطي الإجباري

بعد تفاقم الأزمة المصرفية المالية وما يترتب عليها من نقص السيولة إذ دفع نحو مراجعة سقف احتياطي المصارف العمومية بهدف توفير السيولة المطلوبة للأسواق

¹ بنك الجزائر

حيث تراجع حجم احتياطي المصارف الإلزامي من 8% من الوعاء الإجمالي لاحتياطي جميع المصارف إلى 4% ما يعني أن المصارف ستضخ نصف احتياطها من الدينار إلى العملة الصعبة في السوق المصرفية

حيث ارجع المصرف المركزي الجزائري هذه الخطوة إلى تراجع عائدات النفط والجبابة النفطية التي تمثل 60% من الوعاء الجبائي بسبب انهيار الأسعار التي أدت بالقطاع المصرفي إلى عيش نوع من "جفاف في السيولة المصرفية منذ سنة 2015 وتستهدف هذه الإجراءات تحرير هوامش إضافية من السيولة بالنسبة للمصارف حتى تمول الاقتصاد المتعثر كما قرر البنك المركزي الجزائري خفض الاحتياطي الإلزامي (القانوني) من 12% إلى 8% كمرحلة أولى في سياق حزمة من الإجراءات الخاصة بمواجهة الأزمة المالية الحادة التي تمر بها البلاد نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط في السوق العالمية بعدما ارتفعت سنة 2013 من 8% إلى 12% "التخمة في السيولة" التي عاشها المصارف بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت السيولة 11 مليار دولار سنة 2011 قبل أن ترتفع إلى 17,5 مليار دولار سنة 2014 وانخفضت أسعار النفط عالميا بنحو 60% من 115 دولار للبرميل في منتصف عام 2014 إلى اقل من 30 دولار قبل أن ترتفع خلال الفترة الأخيرة إلى أكثر من 50 دولار ما اثر سلبا على إيرادات البلاد التي انخفضت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ويعتبر إخلال مدا خيل المصارف من العملة مقارنة بمدفوعاتها¹ "صورة طبق الأصل لوضعية الميزان التجاري الجزائري الذي سجل عجزا سنويا يتراوح بين 17 و20 مليار دولار في السنوات الأخيرة .

حيث لأثر هذا العجز على حجم السيولة المالية في المصارف بعدما زادت عمليات توفير العملة الأجنبية لتمويل واردات البلاد ما افرج أرصدة المصارف.

وعاشت الجزائر مطلع سنة 2011 أزمة نقص سيولة من العملة المحلية والأجنبية من دولار ويورو بعد ارتفاع الطلب عليها مقابل ضعف احتياطات البنك المركزي ما أدى بالمصارف إلى تقييد ما يتم إخراجها من أرصدة العملاء وإلزام الموظفين باستخراج الرواتب على دفعتين .

وارجع المراقبون آنذاك الأزمة إلى سحب المدخرين أموالهم من المصارف بسبب الخوف من وصول ثورات الربيع العربي التي اندلعت في عدة دول عربية إلى الجزائر ما دفع بالحكومة إلى طبع الأموال واستحداث ورقة 2000 دينار حيث أن مشكلة نقص السيولة ناتج عن عدد من العوامل أولها تراجع عائدات البلاد من العملة الصعبة وتزامن ذلك مع إطلاق القروض السندية السنة الماضية ولكن هناك أمور أخرى لا يجب التغافل عنها من بينها ارتفاع الأجر والتضخم الذي بلغ 8% كما أن هناك أشياء لا تقل أهمية وهي ارتفاع مستوى استخدام النقد في الاقتصاد الجزائري بشكل مكثف ومباشر في التعاملات الخارجية ما شجع الاقتصاد الموازي حيث أن كل 100 دينار جزائري تخرج من أي بنك في البلاد تعود منها 30 دينار فقط .

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة يرى المراقبون أن هامش المناورة بالنسبة للمركز الجزائري بات ضيقا بعد تقليص حجم احتياطي المصارف حيث يعدد الخبير الاقتصادي ووزير المالية الأسبق عبد الرحمان بن خالفة الحلول الممكنة قائلا "ناول حلول وأسفلها هو التوجه

¹ جريدة العربي : www.alaraby.com/economy تحت عنوان الجزائر تقلص احتياطي المصارف لمواجهة أزمة السيولة، 14 أوت 2017.

إلى احتياطي الصرف من العملة الأجنبية وذلك باقتطاع مبلغ وتحويله إلى كتلة نقدية بالدينار وضخه في المصارف أما الحل الثاني فيكمن في طبع كتلة نقدية جديدة لكن هذا الخيار سيزيد من التضخم ويقلص القدرة الشرائية للمواطن .

وكانت الأرقام الرسمية المتتابة لاحتياطي صرف الجزائر تظهر تآكل متسارعا لاحتياطي النقد الأجنبي التي كان يجوز مصرفها المركزي ثاني أكبر كتلة عملة صعبة في المنطقة بعد السعودية قبل عامين ونصف العام حيث تراجع احتياطي النقد الأجنبي بالجزائر من 192 مليار دولار بالنصف الأول من عام 2014 (قبل أزمة النفط) إلى قرابة 143 مليار دولار نهاية عام 2015 .

المطلب الثالث : سياسة السوق المفتوحة

انطلقت الحكومة في إصدار السندات التي أعلن عنها وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة حيث تأمل السلطات المالية في تجميع مصادر تمويل جديدة خارج الميزانية بعد الصدمة التي خلفها الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية منذ جويلية 2014 حيث قالت الحكومة أنها خسرت 60 % من موارد الميزانية في اقل من عام ونصف كما خسرت 35 مليار دولار من النقد الأجنبي¹

وتبلغ فائدة السندات التي تصدر لأجل ثلاث إلى خمس سنوات بين 5 و 5.75 % في 2016 لكن لم يحدد بعد حجم الإصدار غير أنه تم منح مهلة للمهتمين من المواطنين والشركات 6 أشهر للاكتتاب لدى مكاتب البريد ووكلاء البنوك وفروع البنك المرزي ومكاتب الخزينة على المستوى الوطني .

وقال عبد الرحمان ابن خالفة ان السلطات ستوقف العملية بمجرد تحقيق الاهداف التي تطمح اليها وتسببت الازمة في تجميد عمليات اطلاق مشروعات جديدة في مجالات البنية التحتية منذ بداية العام، واصدار وزير المالية تعليمة في 24 مارس لجميع الأمرين بالصرف بضرورة وقف تمويل المشروعات الجديدة باستثناء تلك التي تعتبر استراتيجية ومستعجلة .

وقال بن خالفة " نعتمد على سعر فائدة جذاب وستطلق حملة ترويجية على مستوى البلاد لتشجيع رجال الاعمال والمواطنين على المشاركة" وفي المقابل الآمال الحكومية الكبيرة على سندات الدين الداخلية الاولى منذ سنوات طويلة هناك مخاوف من فشل العملية في تحقيق الاهداف المرجوة على الرغم من ان الخيار منح للمواطنين والشركات في شراء سندات مهمة. والى جانب المخاوف المتعلقة بالمسائلة والفرص التي تمنحها المضاربات في السوق الموازية من خلال شراء العقارات والمتاجرة بها والعملة الصعبة وحتى شراء الذهب .هناك شكوك متعلقة بالجانب الشرعي، حيث يرفض الغالبية من الناس التعامل بالفائدة².

ويسمح التعامل في سوق العقار تحقيق نسب فائدة تصل الى 10% وخاصة من طرف الشبكات التي تتكمن بطرقها المختلفة الاستحواذ

على المساكن التي تنجز في إطار البرامج العمومية .

¹ جريدة الجزائر اليوم .aldjazairalyoum.com

² الاذاعة الجزائرية <http://www.radioalgerie.de> تحت عنوان تطبيق القرض السندي وإجراءات تحفيزية لجلب مدخرات المهاجرين بالعملة الصعبة

2020/6/8.

المطلب الرابع : ميزان المدفوعات

بأن إجمالي رصيد ميزان المدفوعات الجزائر سجل خلال السداسي الأول من سنة 2017 عجزا بمقدار 11.06 مليار دولار مقابل 14.61 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2016 11.42 مليار دولار خلال السداسي الثاني من سنة 2016 .

ويمثل ميزان المدفوعات تدفق السلع (التجارة الخارجية للبضائع) والخدمات والايادات وتحويلات رؤوس الاموال وكذا التدفقات المالية ما بين الجزائر (الدولة والمؤسسات والخواص) وباقي بلدان العالم أي مجموع المدخلات والمخرجات من عملة صعبة بين الجزائر ودول العالم وبحسب الفئات بلغ عجز الميزان التجاري 7.82 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2017 في مقابل 12.05 مليار دولار خلال نفس السداسي من سنة 2016 (و8.08 مليار دولار خلال السداسي الثاني من سنة 2016)

وفيما يخص القيد الحسابي للخدمات خارج عوامل الإنتاج فقد تفاقم العجز إلى 4.47 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2017 مقابل 3.84 خلال نفس السداسي من 2016 (3.5 مليار دولار خلال السداسي الثاني 2016)¹ .

ويشمل القيد الحسابي للخدمات خارج عوامل الإنتاج بصفة خاصة الخدمات التقنية التي يضمنها الأجانب بالجزائر ونقل السلع المستوردة إلى الجزائر الذي يضمنه الناقلون الأجانب (أصحاب السفن) وكذا التأمينات الدولية .

وكذا حول اسباب ارتفاع عجز القيد الحسابي للخدمات خارج عوامل الإنتاج ،ذلك راجع أساسا إلى ارتفاع استيراد خدمات البناء خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية للطرق السيارة وذلك بنسبة 153 %مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2016 .

أما بالنسبة للقيد الحسابي لإيرادات عوامل الإنتاج فإن العجز انخفض إلى 1.23 مليار دينار مقابل 1.31 خلال السداسي الثاني من 2016 خاصة بسبب ارتفاع العائدات المحصلة من احتياطات الصرف (ارتفاع نسب الفوائد وفوائض عمليات التنازل عن السندات)

ويضم القيد الحسابي لإيرادات عوامل الإنتاج بصفة عامة الفوائد التي تحوّلها الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر الى الخارج وكذا الفوائد التي تحقّقها الشركات الجزائرية بالخارج .وأما الفائض القيد الحسابي للتحويلات الصافية (هبات ،معاشات ،منح ...) فقد بلغ 1.48 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 7.01% مقارنة بالسداسي الأول من 2016 وبنسبة 2.8% مقارنة بالسداسي الثاني من نفس السنة (2016) وذلك في سياق انخفاض طفيف للعملة الأوروبية الاورو ولكنه يبقى قريبا من الارصدة المسجلة خلال الستة اشهر الاخيرة .

وهكذا ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 5.1% خلال السداسي الاول من سنة 2017 الى 12.03 مليار دولار . (مقابل عجز قدره 14.77 مليار دولار خلال السداسي الاول من سنة 2016 و11.45 مليار دولار خلال السداسي الثاني من نفس السنة) . ويرجع ذلك الى تفاقم عجز القيد الحسابي للخدمات خارج عوامل الانتاج .

ويتضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات ارصدة الميزان التجاري للسلع والقيد الحسابي للخدمات خارج عوامل الانتاج بالإضافة الى القيد الحسابي لإيرادات عوامل الانتاج والتحويلات الصافية . أما رصيد حساب رأس المال فسجل فائضا بقيمة 0.971 مليار دولار (مقابل

¹ بنك الجزائر ،تحت عنوان ميزان المدفوعات عجز يفوق 11 مليار دولار خلال السداسي 2017 .

فائض بقيمة 0.15 مليار دولار خلال السداسي الاول من عام 2016) . ويتكون حساب رأس المال والعمليات المالية هذا اساسا عن فائض القيد الحسابي للاستثمارات الصافية والذي تراجع بدوره مقارنة بفائض السداسي الاول والثاني من سنة 2016 (0.835 مليار دولار و0.673 مليار دولار) . وهكذا فإن الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات سجل بعد حساب مجموع عمليات دخول العملة الصعبة وخروجها عجزا ب11.06 مليار دولار خلال السداسي الاول من سنة 2017 .

المطلب الخامس : سعر الصرف

وبخصوص احتياطات الصرف اشار محافظ بنك الجزائر السابق الى انه تماشيا مع تطور السلي لميزان المدفوعات الخارجية خلال السداسي الاول من سنة 2017 .¹ فان الاحتياطات الرسمية للصرف تراجعت ب7.846 مليار دولار اي من 114.138 مليار دولار نهاية ديسمبر 2016 الى 106.292 مليار دولار نهاية شهر يونيو 2017 اي اقل من عجز الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات "بسبب اثر التقييم الايجابي لحوالي 3.96 مليار دولار الناتج عن ارتفاع قيمة الاورو امام الدولار خلال هذه الفترة "

وبعد الاشارة الى ان اثر التقييم هذا كان سلبيا عند ارتفاع قيمة الدولار مقارنة بالاورو . اعتبر ان مستوى احتياطات الصرف تبقى مقبولة وملائمة لاسيما بالنظر الى المستوى الضعيف جدا لإجمالي الدين الخارجي (3.962 مليار دولار) ولكن "بالنظر الى آفاق بقاء اسعار المحروقات على المدى المتوسط قريبة من مستوياتها الحالية والعجز الذي لا يزال مرتفعا للحسابات الخارجية لاسيما محدها الاساسي (ميزان السلع والخدمات) فإنه ينبغي بذل جهود اضافية لتقليص امتصاص او زيادة العرض المحلي للسلع لضمان قابلية استمرار ميزان المدفوعات على المدى المتوسط والحد من تضائل الاحتياطات الرسمية للصرف "

وعن توجه اسعار صرف الدينار لاحظ ان الدينار من حيث معدل السداسي تراجعت قيمته بشكل طفيف مقارنة بالدولار 1.29% خلال السداسي الثاني 2016 مقارنة بالسداسي الاول 2016 وارتفع بشكل طفيف ب 0.61% خلال السداسي الثاني 2016 .

وبخصوص المالية العمومية اوضح ان ارتفاع العائدات خارج المحروقات الى 1.067.4 مليار دينار جزائري (+74.5%) وبدرجة اقل بالنسبة لعائدات المحروقات (ارتفاع ب238.2 مليار دج) خلال السداسي الاول 2017 مقارنة مع نفس السداسي لسنة 2016 اضافة الى تراجع النفقات العمومية الى 223.8 مليار دج (-5 و-5%) كلها عوامل ادت الى تسجيل عجز ميزاني ب 254.5 مليار دج (384.1 مليار دج بالنسبة للرصيد الاجمالي للخزينة) مقابل عجز ب1.783.7 مليار دج خلال السداسي الاول 2016 (1.769 مليار دج بالنسبة للرصيد الاجمالي للخزينة) .

بالمقابل انه من الضروري التذكير بأن العائدات خارج المحروقات حتى يونيو 2016 لم تكن تشمل بعض الارباح التي يدفعها بنك الجزائر في حين تم احتساب الارباح المدفوعة في العائدات حتى يونيو 2017 .

¹ بنك الجزائر تحت عنوان المزيد من الجهود للحد من تدهور الاحتياطات الرسمية للصرف .

المبحث الثاني: عرض السياسة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 2018

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

تغيرت أهداف السياسة النقدية تبعا لمختلف التعديلات النقدية التي شاهدها المنظومة البنكية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، والمتمثلة في كل من 11/03 و 04/10.

لقد حددت في كل من هاذين الأمرين الأهداف الصريحة للسياسة النقدية، إذ يعتبران أهم تعديلين لقانون النقد والقرض، فبعد أن كانت مهمة بنك الجزائر "تتمثل في مجال النقد والصراف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".¹

يظهر من هذه المادة مجموعة من الأهداف هي: هدف استقرار الأسعار وهو الهدف الصريح وهدف النمو المنتظم للاقتصاد الذي يصاحبه تشغيل، غير أن 11/03 للمادة 35 التي حلت محل المادة 55 والتي ذكرناها سابقا، نص على أن مهمة بنك الجزائر هي توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة فلاحظ أن الأمر 11/03 استبدل النمو المنتظم بالنمو السريع، وهذا ما تفسره السياسة المالية التوسعية التي ابتدأت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، غير أننا لاحظنا أن المادة 35 من الأمر 10/03 ألغت هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية أي إهمال هدف التشغيل الكامل.

بقي الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية²، في يبقى التكفل بالاستقرار المالي الهدف الثاني للسياسة النقدية، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة 35 للأمر 11/03 على ما يلي لهذا (لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف).

انطلاقا من 2009 ثم مراجعة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية والمحددة من طرف مجلس النقد والقرض متضمنة وسائل إدارة السياسة النقدية.

¹ المادة 55 من قانون النقد والقرض.

² بنك الجزائر التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2008، ص 178.

حيث أن الأمر 10/04 أعطى إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية¹.

بالإضافة إلى هدف التضخم هناك هدف الاستقرار المالي والذي بقيت أهدافه الكمية صعبة التحديد، وبالتالي أي خلل في الاستقرار المالي قد يعرقل تحديد هدف السياسة النقدية، والمتمثل في استقرار الأسعار .

كما قام بنك الجزائر بإعداد نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي .

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات والتي وضعت السلطة النقدية دعائم تطبيقها سنة 1994، ولتفادي عجز الأدوات غير المباشرة استحدثت بنك أدوات اخرى غير مباشرة والتي ستطرق إليها في هذا المطلب .

أولاً: معدل إعادة الخصم

إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ إليها البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام بها البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية. لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقهما مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ولقد كان معدل الخصم ثابتاً منذ 1961 إلى 1989 مقدر ب 75,2% إلا أنه منذ هذا التاريخ وإلى انه منذ هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة وكان اصغر من معدل الفائدة الدائن، مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص .

ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، فيمكن إن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية :

* إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج

* إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 06 أشهر، مع إمكانية تحديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا.

¹ المرجع نفسه ص 178 .

* إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن تتجاوز المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات .

لكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعينة تمويل إحدى العمليات التالية :
تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن .

وقد قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 5,7 بالمائة سنة 1989 إلى 5,10 بالمائة سنة 1990 وبالتالي التقليل من الاقتراض ومنه التخفيف من حدة التضخم ويمكن توضيح معدل الخصم منذ 1990 كما يلي :

الجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة 1990_2018

الوحدة: بالمائة %

المعدل	الى غاية	ابتداء من
10.50%	1991/09/30	1990/05/22
11.5%	1994/04/09	1991/10/01
15.0%	1995/08/01	1994/04/10
14.0%	1996/08/27	1995/08/02
13%	1997/04/20	1996/08/28
12.5%	1997/06/28	1997/04/24
12%	1997/11/17	1997/06/29
11%	1998/02/08	1997/11/18
9.5%	1999/09/08	1998/02/09
8.5%	2000/01/26	1999/09/09
7.5%	2000/01/21	2000/01/27
6%	2002/01/19	2000/10/22
5.5%	2003/05/31	2002/01/20
4.5%	2004/03/06	2003/06/01
4%	2016/09/30	2004/03/07
3.5%	2016/09/30	2016/09/30
3.75%	الى يومنا هذا	2017/10/01

المصدر: : النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ديسمبر 2018

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل الخصم كان في ارتفاع من 1990 إلى 1995 حيث كان يقدر بـ 10،5% ليصبح 15% وهذا راجع إلى إتباع الجزائر إلى سياسة انكماشية هدفها الحد من مستويات التضخم المرتفعة آنذاك ثم بعدها بدأ بالانخفاض حيث قدر بـ 14% سنة 1996 ليصل إلى 7،5% سنة 2000 وهذا لظهور فائض السيولة النقدية منذ 2001 حيث جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة وتجدد الإشارة إلى إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح معدوماً من سنة 2001، حيث يعتبر سنة 2000 آخر سنة تم فيها إعادة التمويل بـ 5،170 مليار دينار، وعندها أصبح معدل إعادة الخصم أقل من 6% ليصل إلى 3،5% في 2016 وبعدها إلى 3،75% في 2017 ليبقى على حاله إلى غاية اليوم .

ثانياً: معدل الاحتياطي الإجباري

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتناع السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، وهي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانوناً، وفوض له استخدامها كأداة للسياسة النقدية .

إلا أن الأمر 03/11 المعدل والمتمم للقانون السابق لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والذي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه . بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائداً على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقاً من حجم الاحتياطات، ومدة مكوثها لدى البنك .

ويمكن توضيح تطور معدل الاحتياطي الإجباري ابتداءً من سنة 2001 .

جدول التالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجمالي (2001 إلى 2017)

الوحدة: بالمائة %

السنوات	المعدل
2001	3%
2002	4.25%
2003	6.25%
2004	6.5%
2005	6.5%
2006	6.5%
2007	6.5%
2008	8%
2009	8%
2010	9%
2011	9%
2012	11%
2013	12%
2014	12%
2015	12%
2016	8%
2017	4%

المصدر : النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ، سبتمبر 2018

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002 وخاصة ابتداء من 2008 و 2009 وتواصله في الارتفاع سنة 2010، 2012، 2013، يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية، وفي الحد من التضخم، حيث أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري سنة 2002 مقارنة ب 2001 على نمو هذه الاحتياطات بمعدل 151.72 % حيث استمر بالارتفاع إلى غاية 2015 ليصل 12% لينخفض بعدها سنة 2016 إلى 8% و 4% سنة 2017، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 10 % سنة 2018 بناء على الاحتياطات المنشورة خلال السداسي الأول منهما .

ثالثا : عمليات السوق المفتوحة .

تتمثل عمليات السوق المفتوحة في إمكانية تدخل البنك المركزي لشراء وبيع سندات عمومية تستحق في أقل من 06 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم ، أو بمنح قروض ، على أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة ، إلا أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 03/11 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 540 منه وتجدر الإشارة إلى أن عملية الأولى في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية 1996، وشملت مبلغ قدره 04 ملايين دينار بمعدل فائدة متوسطة 14،94 % بغرض التخفيض من معدلات التضخم .

رابعا : أداة استخراج السيولة بالمناقصة .

دخلت آلية استخراج السيولة بالمناقصة حيز التنفيذ منذ شهر افريل من 2002، بحيث تعتبر هذه الآلية من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت بحسب على أساس فترة الاستحقاق ، وذلك غير مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر .

وتعتبر هذه الآلية أسلوبا مائلا لآلية المزيادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية حيث عانت عجزا في السيولة غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف إذ يمثل الطرف المقترض .

خامسا : تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة .

على الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية، التي تعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية بياض ، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر تستحق عند الفائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 وحتى في

السداسي الأول من سنة 2006، فمعدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة، يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر . من خلال آليات تسهيل الايداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد على أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة مقارنة بتلك المطبقة على عملية استرجاع السيولة .

حيث يتبين أن استعمال المنتظم لوسائل استرجاع السيولة وتسهيل الودائع المغلة الفائدة والاحتياطي الإجباري في إدارة السياسة النقدية حيث نسجل انطلاقا من سنة 2005 تم تسجيل نسبة 67.04%، 07.04%، 25.55% لكل من استرجاع السيولة، تسهيل الودائع المغلة الفائدة والاحتياطي الإجباري على التوالي وصولا إلى سنة 2009 حيث تم تسجيل 44.95%، 41.76%، 13.29%، حيث تم تثبيت معدل الاحتياطي القانوني انطلاقا من سنة 2009 معدل 8% ليصل إلى سنة 2014 حتى معدل 12% .

من خلال ما سبق ذكره، فإن التنسيق بين الأدوات الثلاث للسياسة النقدية مكن بنك الجزائر من ممارسة سياسة نقدية من خلال الفترة 2001_2011 تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية . خاصة وأنه قد تم تعزيز الاحتياطي الإجباري كأداة تقليدية للسياسة النقدية بدءا من 2001_2005 ويتعلق الأمر باسترجاع السيولة وتسهيل الوديعة المغلة للفائدة التي قد مكنتنا السلطة النقدية إلى أبعد حد من سحب المبالغ الفائضة من السيولة المصرفية .

خاتمة عامة

خاتمة عامة

هدفت الدراسة التي تناولها بحثنا هذا الى محاولة معالجة اشكالية تتمحور اساسا حول موضوع السياسة النقدية ودورها في التأثير على السيولة المصرفية آخذين الجزائر كدراسة حالة , وذلك بغية معرفة الاثر الذي لعبته السياسة النقدية في الجزائر وخاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر .

اولا : النتائج المتوصل اليها

✓ السياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لبلوغ هدف التحكم في الاستقرار النقدي والاقتصادي , مستخدمة مجموعة من الادوات تنقسم الى ادوات كمية وادوات نوعية بإضافة الى ادوات مشتركة التي يعتمدها البنك المركزي لتحقيق الاهداف النهائية للسياسة النقدية وهذا يثبت صحة الفرضية الاولى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع :

الكتب :

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقبة ، "نظرية النقود والاسواق المالية "، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ،مصر ،2001.
2. أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي ،الصندوق النقدي الدولي ،العدد39، 2017 .
3. اكرم حداد ، مشهور هذلول ، "النقود والمصارف" ، وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2005 .
4. أمين رفعت المحجوب ،محاضرات في النقود والاقتصاد ،مصر ، دار النهضة العربية ،1994 .
5. حسين كامل فهمي ،أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الاسلامي ،المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،جدة ،2006.
6. حسين كامل فهمي ، ادوات السياسة النقدية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،جدة ،2006 .
7. خليل محمد الشماع ،ادارة المصارف ،طبعة2، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995.
8. ربيع محمود الروبي ،اقتصاديات النقود والمصارف، دار الحقوق ،مصر.
9. رضا صاحب ابو احمد ،ادارة المصارف، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2002.
10. محمد زكي شافعي ،مقدمة في النقود والبنوك ،القاهرة ،دار النهضة العربية ،1978
11. منير ابراهيم الهندي ،ادارة البنوك ،مدخل اتخاذ القرارات ،طبعة 3، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ،1996.
12. نجلاء محمد ابراهيم بكر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، أكاديمية طيبة ، 2000 .
13. ضياء مجيد الموسوي ،الاصلاح النقدي ، الطبعة الاولى ،الجزائر ، دار الفكر ،1993 .
14. عبد الله خبابة ، اقتصاد مصرفي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة ،الجزائر .
15. عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003 .
16. عبد المنعم السيد علي ،اقتصادية النفوذ والمصارف ، ط 1 ،الأكاديمية للنشر ، المفرق ،المملكة الاردنية الهاشمية ،1990.

قائمة المراجع

17. عبد الحميد طلعت ، ادارة البنوك التجارية ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة .
 18. سيد الهواري ، ادارة البنوك ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، مصر ، 1981.
 19. عدنان خالد تركماني، "السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام"، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، عمان ، الاردن، 1988 .
 20. عقل مفلح ، وجهات نظر مصرفية، طبعة 1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
 21. غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، الطبعة الثانية، الجزائر ، دار الشهاب ، 1986.
 22. سوزان سمير ذيب ، ادارة الائتمان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، 2012.
 23. وسام ملاك ،"النقود والسياسات النقدية الداخلية" ، دار المنهل اللبناني ، بيروت .
- مذكرات واطروحات :
- 1- أكرم محمود الحراني، "انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي"، دراسة غير منشورة ، جامعة دمشق .
 - 2- حسينة شملول، " أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية"، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،النقود المالية،الجزائر،2001.
 - 3- خضرة عثمانية، خولة سراج ،"تداعيات تقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية على السياسة النقدية في الجزائر"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية ونقود ،جامعة العربي التبسي ،تبسة ،2016.
 - 4- رشاد العصار واولغا قمر ، دراسات تطبيقية في ادارة المصارف ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الاردن، 1991،ص64
 - 5- لياري نيلة، تسيير مخاطرة السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية ،مذكرة الماجستير ،غير منشورة ،قسم العلوم التسيير ، المدرسة العليا للتجارة ،تخصص مالية وبنوك ،الجزائر ،2005.
 - 6- مسعود عياش، بن رابح رضوان ،"السياسة النقدية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة البويرة ،مالية المؤسسة ، البويرة ،2014-2015.
 - 7- نصر رمضان احلاسه ، دور المعلومات المحاسبية والمالية في ادارة مخاطر السيولة ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الاسلامية ، تخصص محاسبة وتمويل ، قسم علوم التسيير ، غزة ' فلسطين 2013 .

قائمة المراجع

8- ناجية عاشوري، دور البنك المركزي في ادارة السيولة النقدية ،مذكرة ماستر، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2014/2013.

9- سرين ابو رحمة ، السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، قسم التجارة، تخصص ادارة الاعمال ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين، 2009، ص23
المواقع الالكترونية والتقارير :

1. جريدة العربي : www.alaraby.com/economy تحت عنوان الجزائر تقلص احتياطي المصارف لمواجهة ازمة السيولة ،14 أوت 2017، يوم08/06/2020.
2. الاذاعة الجزائرية <http://www.radioalgerie.de> تحت عنوان تطبيق القرض السندي وإجراءات تحفيزية لجلب مدخرات المهاجرين بالعملة الصعبة ،8/6/2020.
3. بنك الجزائر ،تحت عنوان ميزان المدفوعات عجز يفوق 11مليار دولار خلال السداسي 2017
4. بنك الجزائر تحت عنوان المزيد من الجهود للحد من تدهور الاحتياطات الرسمية للصراف

المراجع بالفرنسية :

1. Hempel George H ، simonson ،Donald F.And Golmen ،Alan B .Bank management :text and cases ،4th de ،john wiley and song،inc ،1994.
2. Jean pierre pattat،"Monnaie et institution financière et politique monétaire" .
3. Rose and Peter، commercial Bank management،4th،ed،irwine،mc graw-hill،1999.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية على السيولة النقدية في البنوك التجارية في الجزائر 1990-2018 ولكي نصل إلى تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات وتحليلها ووصفها : حيث تم الحصول على بيانات السياسة النقدية من بنك الجزائر.

وتركزت الدراسة على متغير رئيسي هو السيولة النقدية للبنوك التجارية في الجزائر للفترة 1990-2018 وايضا تركزت على السياسة النقدية التي لا تخرج مفهومها العادي وهو :مجموعة من الاجراءات والقرارات النقدية المرتبطة المتخذة من طرف السلطة النقدية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل المتاحة من اجل بلوغ الاهداف حيث اعتمدت السياسة النقدية لبنك الجزائر سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة من أجل خفض نسبة التضخم ومعالجتها وكان من أهداف بنك الجزائر التحسين في ميزان المدفوعات وسعر الصرف المحلي والاحتياطي الاجباري للوصول والارتقاء بالاقتصاد المحلي وتحسين الاداء المصرفي للبنوك وكانت الجزائر دائما وابدا تسعى وراء تحسين من الاداء المصرفي والتكيف مع جميع الظروف في ظل التغيرات الاقتصادية وغيرها حولها.

الكلمات المفتاحية : السيولة النقدية - السياسة النقدية - سعر إعادة الخصم - الاحتياط الاجباري - السوق المفتوحة - ميزان المدفوعات - سعر الصرف .

Summary

This study aimed to analyze the effect of monetary policy on the cash liquidity in commercial banks in Algeria (1990 * 2018) in order to achieve the objectives of the study. A descriptive analytical approach was used, which relies on collecting, analyzing and describing information, where monetary policy data were obtained from the Bank of Algeria. The study focused on a major variable which is the cash liquidity of commercial banks in Algeria for the period (1990 * 2018) and also focused on monetary policy, which does not depart from the normal concept, it is actually a set of related monetary measures and decisions taken by the monetary authority using various means. Available in order to achieve the goals, as the monetary policy of the Bank of Algeria adopted the policy of re-discount rate and the open market policy in order to reduce the volume of inflation. Among the objectives of the Bank of Algeria is to improve the balance of payments, the local exchange rate and the compulsory reserve to reach and upgrade the local economy and improve Banking performance of banks.

Algeria has always been seeking to improve banking performance and to adapt to all circumstances in light of economic changes.

Keywords: Cash Flow - Monetary Policy - Rediscount Rate - Compulsory Reserve - Open Market - Balance of Payments - Exchange Rate